اسرائيل تطلب من حماس القبول باتفاقات تتحلل منها.. وعلينا معرفة رد فعل رايس في ذلك

مسؤولون كبار في الادارة الاسرائيلية شاركوا في صفقات تبييض شراء أراضٍ من الفلسطينيين لتوسيع مستوطنة موديعين العليا

■ لم تعد مغسلة الاراضي في الضفة ـ التي اشترك فيها تجار اراض، وجمعيات مستوطنين، ومبادرون وشركات بناء، والادارة المدنية، ووزارة العدل، تخمينا فقط. الوثائق الرسمية، التي تحمل عنوان «سري للغاية»، تُصدق أن حكومات اسرائيل بمشاركة الليكود والعمل، وميرتس ايضا، علمت أن مؤسسات الدولة تُستعمل مغسلة لصفقات مريبة.

وصلت الوثائق على نحو سري الى أيدي المبادرين الذين ينشئون آلاف الوحدات السكنية في الحي الجديد شرق متتياهو في مستوطنة موديعين العليا. وهؤلاء رفعوها الى محكمة العدل العليا التي تبحث في الاستئنافات التي رفعتها «سلام الآن» وجماعة من سكان قرية بلعين المجاورة، بواسطة المحامي ميخائيل سفرد. من بين من تُفصح عنهم الوثائق وزراء أمن، وعدل، وإسكان، ومستشارو قضاء للحكومة. يثير الكشف عنهم سؤال: كيف غابت القصة عن عيني نائبة رئيس محكمة العدل العليا، دوريت بينيش، التي كانت في تلك السنين المدعية العامة للدولة. عندما أثيرت المسألة في المداولة السابقة، نبهت بينيش قائلة «انه عندما يطلب صاحب المكان الاعلان عنه كأراضي دولة ـ فهذه حيلة لا أعرفها».

ابتدأت عملية التبييض برسالة أرسلها المحامي موشيه جليك في 28 آب (اغسطس) 1990 مفوضا عن «صندوق تخليص الارض» الى المحامية بليئا إلباك، التي كانت آنذاك مديرة القسم المدني في النيابة العامة للدولة، وهي من اعتبرت ذراع المستوطنين الطويلة. أبلغ جليك عن أن الصندوق من اشترى عشر قسائم من اراضي بلعين وذكروا أنه لم تتخذ في شأنها أية اجراءات تسجيل في ضوء طلب البائعين كيلا نكشف عن أمر الصفقة خوفا على حياتهم. طلبنا هو أن نتعاون والمسؤول عن الاملاك الحكومية في يهودا والسامرة، على وجه تنتقل الحقوق في القسائم الى الصندوق، سواء أكان ذلك كأرض خاصة يديرها المسؤول أم أرض دولة، تُخصص «للصندوق» كما هي العادة في حالات مشابهة، وكل ذلك على وجه لا تكون حاجة الى الكشف عن أمر البيع، كما سيُطلب إلينا عند اجراءات تسجيل عادية.

استتماما لذلك بلقاء إلباك في 16 آب (اغسطس) 1990، طلب جليك أن تأمر المسؤول عن الأملاك الحكومية في الضفة الغربية بأن يصدر أمر اعلان ملائما «على وجه يمكّن «الصندوق» من أن يحقق في المستقبل حقوقه في القسائم من غير أن يقتضي الأمر الكشف عن أمر البيع». في الحقيقة أنه قد حدثت حالات تنكيل ببباعة الاراضي وقتل لهم، لكن ذريعة القلق لسلامة الباعة الفلسطينيين أعطت عددا لا يُحصى من قضايا تزييف التوكيل. غطاء من السرية، مع التعاون وأوغاد باعوا آلاف الدونمات التي ليست لهم. في احداها، والتي كشف النقاب عنها في محاكمة آريه درعي، كان مشاركا نفس التاجر اليهودي الذي اشترى القسائم في بلعين. تجمع عدد وفير من الشهادات على تزييفات مشابهة في ملف التحقيق مع المقدم يئير بلومنطال الذي كان لسنين رئيس قسم البنى التحتية في الادارة المدنية.

في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990 خرجت عن مكتب إلباك رسالة سرية للغاية الى منسق العمليات في المناطق آنذاك، شموئيل غورن، استكمالا لطلبه الفحص عن امكانية الاعلان عن اراض خاصة انها «أملاك حكومية». في هذه المرة كان المشتري هو «الصندوق الذي بجوار مدراس ارض اسرائيل» وهو ايضا «لا يجرؤ على تقديم العقد للتسجيل في سجل الاراضي لحماية حياة البائع». إلباك التي وافقتا المنية في السنة الماضية، كتبت «لأن هذه الارض ابتاعتها، كما يبدو، شركة الصندوق، وهي لذلك صاحبة الحقوق فيها، ولأنها طلبت الى المسؤول عن الأملاك الحكومية ادارتها، فان هذه الارض، كما يبدو، أملاك حكومية». وعلى رغم أن المفوضة الرفيعة عن وزارة العدل غير مقتنعة بأن الصندوق اشترى الارض كما ينبغي، وللدلالة على ذلك تكتب احيانا «كما يبدو»، فانها تجيز الاعلان عن الارض أنها «أملاك حكومية».

في رسالة اخرى، في تاريخ 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1992، وهي سرية للغاية ايضا، أبلغت إلباك المنسق الجديد، داني روتشيلد، بأن لجنة الاستئناف رفضت الاستئنافات والتي رُفعت عن الاراضي التي أعلن بأنها اراضي دولة. هذا مصير أكثر الاستئنافات التي تتصل بأراضي الدولة، لأنه بقرار حكومي، وهو ايضا سري، ويبدو انه من فترة حكومة بيغن، تقرر أن واجب البرهنة في هذه الحالات مفروض على صاحب الارض. أقيمت على اراض مثل هذه عشرات المستوطنات. تذكر إلباك في الرسالة أن هذه الارض ستخصص حينما يحين الوقت لتوسيع مستوطنة موديعين العليا التي كانت آنذاك (كريات سيفر). حان ذلك الوقت مع قرار انشاء جدار الفصل في المسار الذي يفصل اراضي قرية بلعين عن موديعين العليا. عرف المبادرون أنهم اذا لم يتعجلوا اخراج الاراضي من المغسلة الحكومية ليقيموا عليها حيا جديدا، فانها ستظل خارج الجدار. كل مبتدىء في مجال العقار يعلم ما الفرق بين أملاك في الجانب الشرقي من الجدار وبيت في جانبه الغربي. لم يبق لقضاة محكمة العدل العليا الآن سوى أن يقرروا؛ هل ينضمون الى المغسلة أم يخرجون الغسيل القذر خارجا.

قالت رايس إذن

منذ أن عادت وزيرة الخارجية تسيبي لفني من زيارتها الافتتاحية التي قامت بها في الشهر الماضي الى واشنطن، تحت القبعة الجديدة، غدت تتمدح بعلاقات التنسيق والتعاون الوثيق بينها وبين نظيرتها كونداليسا رايس. اذا كان الأمر كذلك، فيبدو أن ليس لها علاقات كهذه بأفي ديختر، الذي يأتي بعدها قليلا في قائمة كديما للكنيست، لأن خطة من كان رئيس «الشاباك»، أن يستبدل بخريطة الطريق اجراءات احادية الجانب هي مثل صفعة لصديقة لفني الجديدة في وزارة الخارجية الامريكية.

هاكم أهم ما جاء في اجابة رايس للسؤال الذي وُجه اليها في مؤتمر صحافي مشترك مع الضيفة الاسرائيلية، عما يتصل بتوجه عدم وجود شريك وخيار الخطوات أحادية الجانب.

«نأمل ألا يكون اليوم الذي يكون فيه لاسرائيل شريك، بعيدا»، افتتحت رايس قولها، «هذا أمل الجميع فيما يتعلق بخريطة الطريق وهذا متعلق بالتطورات في المناطق». ولإزالة الشك أعلنت بأن تلك كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة وأنه «حذار من أن يحاول أحد أن يُملي سلفا، الاتفاق الدائم، إملاءا أحاديا». وبينت أن رسالة الرئيس بوش الى رئيس الحكومة ارييل شارون فيما يتصل بالحاجة الى أخذ الواقع السكاني الذي نشأ في الضفة بعد 1967 بالحسبان. ليست إحلالا لأحد ما «أن يحاول أن يستولي على الارض أو يُقرر حقائق على الارض». قد لا يكون ديختر هو السياسي الاسرائيلي الوحيد الذي لا تثير انطباعه الدبلوماسية الاولى في الولايات المتحدة. باسل جابر، المدير العام للشركة الفلسطينية للتطوير الاقتصادي، جرب ذلك على جلده. فالشركة التي يترأسها اشترت الدفيئات في غوش قطيف وبسبب اغلاق اسرائيل معبر المنطار (كارني)، تطرح في كل يوم آلاف صناديق الخضراوات في القمامة، وتعيد عمالا آخرين الى بيوتهم. «المنسق جيمس وولفنسون، ووزيرة الخارجية رايس، والاتحاد الاوروبي، كلهم وعدَ بأن المعابر لن تكون عائقا»، يقول ويذكر ملايين الدولارات التي أُنفقت على اعادة تشغيل الدفيئات، وفيها اموال متبرعين اسرائيليين ويهود امريكيين.

ويقول المدير العام، إن الليالي التي لا نوم فيها، والدأب في المهمة أثمرت ثمارا، وتوتا في الأساس. تقدم الدفيئات مصدر رزق لستة آلاف عامل. كل هذا يندثر بسبب قرار اسرائيل على اغلاق المعبر. تبلغ الخسائر المباشرة 70 ـ 100 ألف دولار في اليوم، والضرر العام أكبر كثيرا. يتوقع جابر أنه اذا استمرت رايس والجهات المشاركة في تجاهل التزاماتهم فيمكن أن تُغلق «البسطة». يُصدق تقرير البنك الدولي الأخير، الذي يقرر أن اسرائيل لا تفي باتفاق المعابر بين غزة والضفة («هآرتس»، 3/6)، أن رايس لا تثير انطباع وزير الدفاع شاؤول موفاز ايضا.

أصبح هذا الآن رسميا. فاسرائيل ليست تتخلى فقط عن مسؤوليتها عن قطاع غزة، بل تتحلل من اتفاق اوسلو ايضا. فقطاع غزة، عند الحكومة، هو سورية. يبدو هذا الأمر في رد الدولة على استئناف جمعية «توجه» وعشرة طلاب من القطاع، تمنعهم اسرائيل من الوصول الى دراستهم في مجال المعالجة بالعمل في جامعة بيت لحم، وهي المؤسسة الفلسطينية الوحيدة التي تُعُد طلابا للعمل في هذا التخصص.

في الجواب تزعم المدعية العامة للدولة، من جملة ما تزعم، أن قبول مطلب المستأنفين المتصل بالعبور من غزة الى الضفة سيقود الى استنتاج أن من الواجب قانونا على اسرائيل أن تُجيز دخول سكان هضبة الجولان السورية، في داخل دولة اسرائيل، أو على الأقل هضبة الجولان الاسرائيلية بناء على الدعوى السورية أن هضبة الجولان الاسرائيلية والسورية هما «وحدة جغرافية واحدة».

ولكن اذا لم يكن فرق بين غزة ودمشق، فلا يوجد فعل لاتفاقات اوسلو وفيها «الاتفاق المرحلي الاسرائيلي ـ الفلسطيني في شأن الضفة الغربية وقطاع غزة» والذي وقع في واشنطن في ايلول 1995 (اوسلو ب). وافق الطرفان آنذاك على أن يريا الضفة الغربية وقطاع غزة «وحدة جغرافية واحدة». واذا لم يكن فعل لاتفاقات اوسلو، فهل تطلب اسرائيل الى حماس أن تقبل اتفاقا تتحلل منه هي نفسها؟ من المثير أن نعلم ما الذي عند رايس تقوله في ذلك.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/3/7

الحديث يدور عن ثلاث خرائط رئيسية تعرض ثلاثة بدائل تضمن اكثرية يهودية تبلغ 83 في المئة

الحكومة القادمة ستُقسم مدينة القدس بضم مناطق وأحياء يهودية خارج الحدود والخط الاخضر وتسليم 8 أحياء يعيش فيها 120 ألف عربي الى السلطة الفلسطينية

■ اللحظة التي سيُفضَّل فيها «ادراك المصالحة»، على «أشواق القلب»، كما صاغ ذلك رئيس الحكومة بالوكالة ايهود اولمرت، في القدس أيضا، ستحين بعد الانتخابات كما يبدو. عندما تحدث اولمرت بذلك، كان في الحقيقة يقصد الى مناطق الضفة الغربية فقط، ولكن أصبح الساسة يستعدون في القدس، وفي الأساس من كديما والعمل، لتقسيم مجدد.

التعليل الرئيس الذي سيعرضونه على الجمهور الاسرائيلي سكاني. ولكن النسبة العددية في القدس بين اليهود والعرب ما تزال تميل لصالح اليهود (66 في المئة بإزاء 34 في المئة)، لكنهم يقصدون في العمل وفي كديما أن يعرضوا في الأساس ما كان وما سيكون: ما كان في 1967 بعد الحرب ـ 74 في المئة من اليهود بإزاء 26 في المئة من العرب، وما قد يكون بعد 14 سنة (سنة 2020، على حسب التنبؤ السكاني المأخوذ به) تقلص الكثرة اليهودية الى 56 في المئة فقط.

ما يزال لم يُكشف النقاب عن الخطط كشفا تاما، لكن الاصطلاح تغير. ايهود اولمرت وعمير بيرتس، وشاؤول موفاز وبنيامين بن اليعازر ايضا، لم يعودوا يتحدثون بالقدس الموحدة التي لن تُقسم الى الأبد. حلّت محل الاصطلاح القديم كلمات اخرى: «قدس يهودية، وكبيرة وقوية». يندمج هذا الاصطلاح اندماجا حسنا في التصور السكاني الذي يقول انه ستكون حاجة الى تخطيط حدود القدس من جديد والى أن يقتطع من المدينة ومن اراضي المنطقة السيادية لدولة اسرائيل أحياء ومناطق يعيش فيها اليوم عشرات آلاف الفلسطينيين.

أصبحت مبادىء التقسيم قد صيغت في الماضي، في اتفاق التفاهمات بين يوسي بيلين وأبي مازن قبل 11 سنة، وفي اثناء المباحثات في صيف 2000، في مؤتمر كامب ديفيد، بمشاركة ايهود باراك، وبيل كلينتون وياسر عرفات.

تطمح اسرائيل الى ان تقتطع من مساحة المدينة 8 أحياء عربية على الأقل، يعيش فيها نحو 120 ألفا من العرب ـ وأن تُسلمها الى السلطة الفلسطينية ـ وأن تزيد بذلك رسوخ الكثرة اليهودية، في مناطق المدينة الجديدة وأن تقفها عند نحو 80 في المئة. بمقابلة ذلك تريد اسرائيل أن تضم الى القدس مناطق وأحياء يهودية توجد اليوم خارج المجال البلدي، وخارج الخط الاخضر، مثل معاليه ادوميم في الشرق، وجفعات زئيف في الشمال وجزء من غوش عتصيون في الجنوب، وأن تعيد بذلك الى القدس مناطق ستخسرها نتيجة اقتطاع الأحياء الفلسطينية بل أن تقوي الكثرة اليهودية.

أصبحت الخرائط مُعدة. وهي مثل سابقاتها خططها أفراد في معهد القدس لبحوث اسرائيل، وهو الذي يقف منذ عقدين وراء أكثر خطط الأدراج التي تتصل بالقدس ويجري حوارا متصلا فيها مع مستوى اتخاذ القرارات، السياسي والعسكري على السواء. عُرضت الصيغ السابقة في الماضي على الفلسطينيين ايضا، ومن اجل الحقيقة كان الجمهور الاسرائيلي ايضا، في اطار ايام بحث بادر اليها معهد القدس، يستطيع النظر فيها لكنها أثارت القليل من الاهتمام، ربما لأنها بدت آنذاك غير ذات صلة.

ثلاث خرائط

الحديث في واقع الأمر عن ثلاث خرائط رئيسة، تعرض ثلاثة بدائل. على حسب الخريطة الاولى، التي تضمن كثرة يهودية تبلغ 83 في المئة، ستُخرج من المجال البلدي للمدينة أحياء في جنوب شرق القدس، وفيها أم طوبا، وصور باهر، وعرب السواحرة الغربية، وكذلك مخيم اللاجئين عناتا وحيا شعفاط وبيت حنينا في الشمال. ستضم الى كتلة بيرنبالا والجيب الذي يُعرَف اليوم كمنطقة (ب) (منطقة تحت سيطرة أمنية اسرائيلية وادارية فلسطينية).

ستبقى الأحياء الشيخ جراح، ووادي الجوز، ورأس العامود، وسلوان، والعيسوية، والصوانة، والبلدة القديمة كلها وما حولها داخل القدس الاسرائيلية. الكثرة الكبيرة من هذه المنطقة كانت في الماضي جزءا من القدس الاردنية وكانت ايضا جزءا من القدس في فترة الانتداب البريطاني. سيجري على الأحياء العربية التي ستبقى داخل القدس تسوية خاصة وستتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي في السلطة، لكن السيادة والأمن سيبقيان في يد اسرائيل.

بمقابلة ذلك ستضم اسرائيل كتلة معاليه ادوميم وميشور ادوميم، وكذلك منطقة هيشوف أدام شمال شرق نفيه يعقوب ومستوطنة جيلو جنوبي القدس. وكل منطقة غوش عتصيون وبيتار عيليت، وكذلك المناطق جفعات زئيف، وجفعون الجديدة وجبل أدار وبيت حورون شمال غرب القدس.

في هذا البديل، الذي يُلمح الى المستوى السياسي، سيكون عدد السكان العرب في المجالات البلدية الاسرائيلية في القدس وما حولها نحو 110 آلاف نسمة، وهو نحو 40 في المئة من عدد العرب الذين يعيشون في القدس اليوم، وسيكون عدد السكان اليهود نحو 540 ألف نسمة. العرب الذين سيبقون داخل القدس سيحصلون على مواطنة اسرائيلية.

في البديل الثاني ستضم اسرائيل اليها نفس المناطق على التقريب، وستتخلى عن مناطق اخرى يسكنها العرب داخل القدس مثل حي العيسوية؛ وستُعطى البلدة القديمة وما حولها مكانة خاصة وستُعرّف أنها «منطقة مجال مقدس» يُطمس فيها على قضية السيادة وستُمنح الطوائف الدينية مكانة معززة. سيصبح مطار عطروت مطارا مشتركا اسرائيليا ـ فلسطينيا. عدد العرب الذين سيبقون داخل مجال السيادة الاسرائيلية في هذه الحالة سيكون 77 ألفا فقط. أما السكان اليهود فسيبلغون الى نحو 573 ألف نسمة، وسيتمتعون في هذا البديل بكثرة كبيرة تبلغ نحو 88 في المئة.

ويوجد بديل آخر، يسمى «القدس الموسعة تحت سيادة اسرائيل»، لا يقتطع من القدس أحياءا عربية، لكنه يوسع جدا المناطق التي تسودها سيادة اسرائيل. المنطقة الجديدة متصلة اتصالا جغرافيا بالقدس، أو بمناطق اخرى داخل اسرائيل، وسيظل يسكن مدينة القدس نحو 220 ألف عربي. إن ضم المناطق الى سيادة اسرائيل ما عدا منطقة الزعيم، تم كله من اراضي المنطقة (ج) (أي منطقة تسيطر اسرائيل عليها سيطرة تامة)، ولن يتغير تقريبا تقسيم المنطقة على حسب الاتفاقات المرحلية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

المستوطنات ومجالات سيادتها التي ستشتمل عليها السيادة الاسرائيلية بحسب هذا الاقتراح هي كتلة معاليه ادوميم الموسعة، وكتلة جفعات زئيف، وبيت حورون، وجبل أدار. ومن الجنوب جيلو، وبيتار العليا وغوش عتصيون. لن تتغير نسبة السكان اليهود الى السكان العرب بحسب هذا الاقتراح، (71 في المئة و29 في المئة، على الترتيب)، وربما تكون لهذا السبب أقل جاذبية للمستوى السياسي، وستكون صعبة التنفيذ من ناحية دولية ايضا.

أمخاطرة أم احتمال؟

بحسب ما يرى معهد القدس على الأقل، تقوم البدائل كلها على فرض أنه ستسود في مجال القدس الموسعة «ظروف سلام وانفتاح تام» بين المناطق التي ستكون من مسؤولية أو سيادة السلطة الفلسطينية، وبين مدينة القدس والمناطق حولها التي ستكون تحت سيادة اسرائيل، وأنه ستكون حركة حرة للناس، والبضائع والاموال في المنطقة كلها، وسيكون تعاون وتنسيق تامان في موضوعات مثل اجهزة التخطيط المادي التي تشتمل على: البنى التحتية، وشق الشوارع، وعلاج المجاري، والموارد المائية وموضوعات تتصل بالحفاظ على البيئة.

بمقابلة ذلك، شروط المستوى السياسي لتحقيق هذه البدائل اليوم، ليست واضحة، وليس معلوما هل «ظروف السلام والانفتاح التام»، هي شروط لا حيدة عنها لتحقيق هذا البديل، أم أنه يوجد هنا محل للسياسة أحادية الجانب ايضا.

«الربح» الذي ستحرزه اسرائيل من التقسيم الجديد هو التحسين السكاني للتوازن بين اليهود والعرب، ولكن بمنزلة «الخسائر» والنقد العام والسياسي الذي قد يثور نتيجة كسر حظر «القدس الكاملة والموحدة» توجد عدة مواد ثقيلة الوزن، أولها المسألة الأمنية.

انهم في الجيش الاسرائيلي غير سعداء بخطط تقسيم المدينة من جديد. «الحديث عن مخاطرة أمنية عظيمة لسكان القدس»، يقول مسؤول رفيع في هيئة القيادة العامة: «المدينة اليوم هي فسيفساء مدمجة مؤتلفة من الأحياء اليهودية والعربية، التقسيم من جديد كرسم الحدود، والأسوار والجدران، قد يضم الى حلقة العداء عشرات آلاف الفلسطينيين، الذين يتمتعون اليوم باحسانات مادية مختلفة، مثل رسوم التأمين الوطني، والتأمين الصحي، والحياة الكريمة والتنقل الحر بين شرقي المدينة وغربيها».

«هذا التقسيم المجدد خطر ايضا لان هذه ليست «حدودا يمكن الدفاع عنها»، ولان اسرائيل تتخلى عن حريتها غير المحدودة في كل ما يتعلق بالاستخبارات الوقائية من عمليات تفجيرية داخل أحياء تُماس الأحياء اليهودية. أصبحت لدينا تجربة اطلاق نار من سلاح خفيف على حي جيلو وحي أبو غنيم، وفي حالة التقسيم المجدد قد نتبين أن أحياءا اخرى في القدس، مثل رامون، وأرمون هنتسيف، والتلة الفرنسية وغيرها، ستتعرض لاطلاق نار كهذا، بل لقذائف ارضية ايضا».

يتعلق الكثير كما يبدو بشكل التقسيم. عندما كانت تُلح خطة كلينتون واقتُرح تقسيم تعسفي بين السكان العرب والسكان اليهود على امتداد القطاع في القدس، عارض خبراء معهد القدس الخطة وآثارها. لقد صوروا اضطرابا شاملا تخطيطيا وبلديا، سيجعل حياة السكان في الجانبين جحيما. وقدروا ايضا انه بحسب التقسيم وفق مخطط كلينتون ستكون هناك حاجة الى اعداد عشرات المعابر بين غربي المدينة وشرقيها، وهو شيء سيبتذل حياة السكان أكثر.

ان التقسيم المفروض، الأحادي الجانب، والمزدحم بالجدران والأسوار والعوائق، التي ستمنع الانتقال الحر بين جزئي المدينة، قد يثير اذا معارضة واسعة. أما التقسيم المتفق عليه، الذي يحافظ على التنقل الحر للبضائع والناس بين جزئي المدينة، في حين تعمل على التوازي أنظمة تنسيق مهمتها الحفاظ على التواصل في المجالات البلدية والمدينية بين المناطق التي فُصل بعضها عن بعض، قد يثير معارضة أقل. إن شرك خطط التقسيم المجدد، في هذه المرحلة على الأقل، هو أن الاتفاق يبدو مهمة غير ممكنة في هذه اللحظة، في حين أن التقسيم أحادي الجانب، له مساوئ كثيرة، حتى في نظر من يؤيد التقسيم تأييدا مبدئيا.

داف شرغاي
مراسل شؤون القدس والاستيطان
(هآرتس) 2006/3/7

شاؤول موفاز

عمير بيرتس

ايهود اولمرت

صورتها في الغرب والعالم تسير من سيء الى اسوأ

على قادة اسرائيل أن يتنبهوا الى أهمية الاعلام ودوره في تعزيز مصالح الدولة

■ يثير مسلسل «السفير» الاهتمام في الاعلام الاسرائيلي مرة اخرى. منذ بُث المسلسل الأول، انسحبت اسرائيل من غزة، وانتخب الفلسطينيون حماس والايرانيون الرئيس الذي يريد القضاء على اسرائيل على نحو مُعلن. أحرق المسلمون فرنسا وفي دول كثيرة احتجوا احتجاجا عنيفا على الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد. في ظاهر الأمر كانت أحداث كهذه يجب أن تُحسن مكانة اسرائيل في العالم، لكن يُحتاج في الواقع الى أكثر من ذلك كثيرا لتغيير تصورات سلبية عن اسرائيل وسياستها، ضربت جذورا في العالم.

اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يُشككون في حقها في الوجود، والتي لا يُعترف بعاصمتها، والتي تميزها منظمات دولية وحكومية تميزا سيئا، والتي توصف سياستها على الدوام أنها «نازية» أو «عنصرية على شاكلة الابرتهايد»، والتي يقاطعها المحاضرون قطيعة أكاديمية، والتي تُفرض الكنائس عليها قطيعة استثمارات، ويُوجه اليها نقد شديد تميزي في الاعلام الغربي وتحظى نتيجة ذلك برأي عام متحفظ في أكثر العالم، ما عدا الولايات المتحدة، والى جانب كل ذلك يبرز ازدياد معاداة السامية الجديدة ايضا.

لم يفهم موجهو الدولة أنه في عصر المعلومات تجري مواجهة النزاعات الدولية في الأساس في الحلبة الاعلامية والرأي العام. الاستراتيجية العصرية تستدعي تأليفا واعيا بين القوة والدبلوماسية والاعلام العام. أحسن الفلسطينيون استعمال الثلاثة، في حين أن اسرائيل تستعمل «قوة كبيرة» ـ قوة عسكرية وضغوطا اقتصادية ـ وتُهمل «القوة اللينة» ـ القدرة على اقناع الشعوب، والأفراد والمنظمات ليفهموا وليقبلوا مواقف وليؤيدوا أفعالا وعمليات.

إهمال الاعلام أو الدبلوماسية العامة تسبب بأضرار باهظة: فقد ضيق حرية العمل الاستراتيجية لاسرائيل وأضر بمصالح أمنية واقتصادية حيوية. نشر مراقب الدولة في 2002 تقريرا نقديا لاذعا للاعلام الاسرائيلي كشف عن اخفاقاته واقترح سلسلة من الاجراءات لتقويمها، لكن الحكومة الى اليوم لم تفعل شيئا لتحقيق توصيات التقرير.

يجب على جميع الجهات التي تشغل أنفسها بشؤون الخارجية والأمن، وفي الأساس رئيس الحكومة، ووزيرا الخارجية والدفاع، وممثلو اسرائيل الرسميون في الخارج، أن تجري عليهم ثورة في الوعي والتنفيذ، تُمكّنهم من تخطيط دبلوماسية عامة متشعبة وتنفيذها. هذه هي رسالتهم الرئيسة. يجب أن تستعمل الدبلوماسية العامة الاسرائيلية تقانات اعلامية جديدة، وفي ضمنها الانترنت ووسائل اعلان مُحكمة مستقاة من مجال العلاقات العامة، وبذل جهد خاص في المناطق المعادية أو الأكثر اشكالا، وفي ضمن ذلك العالم العربي ـ الاسلامي واوروبا الغربية.

يكشف «السفير» عن شيء من الصعوبات التي تواجهها الدبلوماسية الاسرائيلية. اذا تجاوزنا الترفيه، يستطيع المسلسل أن يُسهم في دفع الدبلوماسية العامة الاسرائيلية الى الأمام اذا ما انشأ باعثا كافيا بين الجمهور الاسرائيلي وقادته لانشاء نظام ذي أهمية وجدوى لمواجهة واسعة المدى ومنهجية لكشوف معاداة السامية الجديدة والهجمات على حق اسرائيل في الوجود، ومكانتها في الشرق الاوسط وسياستها.

البروفيسور ايتان غلبوع
محاضر في جامعة بار ـ ايلان
(يديعوت احرونوت) 2006/3/7

«كديما» سيضيع على الاسرائيليين عشرات اخرى من السنين من العبث والضياع

■ بالنسبة لي، مرفوض حزب «كديما» من حيث تصويت الانسان له من اللحظة التي ضم في صفوفه شاؤول موفاز وآفي ديختر. الاول ـ بسبب التفاهة غير المتناهية لافعاله واقواله، والثاني ـ بسبب الضرر الذي هو مشكوك في قانونيته، والحق الدولة به من خلال عادة القتل بدون محاكمة، التي قادها واتبعها. لا حاجة الى التدقيق والاشارة من هو «الاول» ومن هو «الثاني»: الاثنان يمكنهما أن يتبادلا اسباب الرفض المذكورة اعلاه أو ان يتبنياها جميعها.

ولكن حتى بدون وجود هذين الاثنين، فان كديما يتراجع. ففي ايام الصدأ، فانه كلما استيقظ قادته ومرشحوه من صدمة الترك لاصولهم فيطلقوا العنان لاستنتهم يشتد الاحساس بأن على المرء ان يكون ساذجا لدرجة الغباء كي يواصل تعليق اي أمل كان بهذه العصبة المجتمعة صدفة من المتفرغين السياسيين، المدعين للمعرفة والمجولين.

ونزعا للشك فان «كديما» لا يزال افضل بعشرة أضعاف من مسرحية الرعب لعصبة الليكود، ولكن «عشرة الاضعاف» ليست بهذه الكثرة. والقصور المتزايد لكديما لا ينبع من القضايا المختلفة التي يحاولون الصاقها برئيسه، ولا بمحاولة التشهير بخصاله، ماضيه وقفزاته السياسية. وحتى رفض تساحي هنغبي الانفصال فورا عن كرسيه لا يوجد دور كبير في ذلك.

يخيل أن اساس الصحوة عن هذا الحزب تنبع من الصورة التي تخرج من الغموض الذي كان يلفه في الاسابيع الاخيرة. إذ أن هذه الصورة معروفة تماما: صورة مباي. ليس مباي التاريخي. ذاك الذي بنى البلاد والدولة (وذاته)، وبالتأكيد ليس مباي ما قبل التاريخ، الذي تدين له اسرائيل بنهضتها، بل مباي ما بعد التاريخ. ذاك الذي ربى كرشا وفسد، ذاك الذي تباهى بأنه «سوبر ماركت» فكري، ذاك الذي أوقع بالدولة ـ بينما هي كانت لا تزال تدعي الحق ـ كارثة الاحتلال وورم «مشروع الاستيطان». مباي غولدا وديان، الون وبيريس. واذا كان يخيل لاحد ما ان مباي هذا قضى نحبه تماما، فها هو عاد ليظهر امام ناظريه: سمينا، يلفه المال، فاسدا بعض الشيء، متغابيا بعض الشيء، مغلق الحس بعض الشيء، شرير بعض الشيء، يرقص بعض الشيء في كل الاعراس. فهو مع السلام ـ ولكن ليس الان. يؤيد الانسحاب ـ ولكن بعض الشيء فقط. هو ضد المستوطنات ـ ولكنه يواصل اقامتها. مع المفاوضات ـ ولكن من المبهج انه لا يوجد مع من يمكن ادارتها. هو يريد حدودا دائمة ـ ولكنه لن يرسم الخرائط أبدا. هو يمد يده للسلام ـ ولكن لسبب ما تأخذ معها هذه اليد دوما قطعة اخرى من ارض الجيران قبل أن تعود الى الجيب الذي خرجت منه.

هذا الاسبوع يمكن ان تضاف الى هذه الصورة المتبلورة الرؤيا الاقليمية لكديما. الخريطة التي ارتسمت من تفوهات بعض من قادته هي تقريبا على النحو التالي: غور الاردن سمين ومضموم، مساحات هائلة حول القدس، ارئيل، عمانويل، الخليل، طولكرم، جنين، قلقيليا ـ مضمومة. وفي الوسط، بعض الفتات القليلة من الارض المزقة، التي ستمنح بسخاء للمحليين، كي يتمكنوا من ان يحققوا هناك حقهم في العيش بحرية في اقفاصهم المحوطة بالاسيجة.

الويل! حتى «مشروع الون» امتشقوه من النفتالين. تلك الخريطة السخيفة التي انبثقت عن فم ديختر (الذي اجريت معه المقابلة الصحفية بعد تلقيه الاذن وبالتخويف) تشبه بقعتي الدم من تلك الخريطة الهاذية لالون، والتي القت بظلها الباعث على الشلل على دولة اسرائيل واوقعت بها عشرات السنين من السياسة الغبية والثرثارة.

«كديما»، كما يبدو، يوشك على أن يوقع علينا بضع عشرات اخرى من السنين كهذه. ويا للخسارة.

وحدهم المؤمنون بالخرافات وبلعنات الالهة يمكنهم أن يجدوا مواساة في معتقداتهم وان يهمسوا الواحد للاخر: لا يوجد ما يمكن عمله. من السماء قيض لنا بان هكذا يفعل كل حزب يضم في صفوفه شمعون بيريس.

ب. ميخائيل
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/3/7

سفير المفوضية الاوروبية في تل ابيب يعقد لقاءات دائمة للتقريب بين القلوب

المهاجرون الى اسرائيل يتهمون اوروبا بمعاداة السامية

■ حانوت الكتب «دونكي شوت»، أحد حوانيت الكتب الروسية الكثيرة في شارع اللنبي في تل ابيب، وهو معروف جيدا للمهاجرين كمكان لقاء اجتماعي ـ ثقافي. في احيان متقاربة تُعقد فيه أمسيات أدبية وشعرية، ومحاضرات ولقاءات مع المبدعين.

في نهاية الاسبوع الماضي زار الحانوت ضيف غير معتاد: رئيس بعثة المفوضية الاوروبية الى اسرائيل، السفير رامير و سبريان ـ اوزل، وقال انه جاء للقاء مباشر مع جمهور الناطقين بالروسية لتعزيز الصلة بهذه الجماعة الكبيرة والمهمة. «لا ينبغي أن ننسى أن روسيا قريبة جدا من اوروبا، من ناحية ثقافية وعقلية وفنية»، قال.

دُعي الى اللقاء مع السفير صحافيون من الاعلام بالروسية وفنانون من المتحدثين بالروسية، ولكن جاء ايضا زوار عارضون وشاركوا. أثيرت في الحديث اسئلة عن موضوعات تهم كل اسرائيلي، مثل دور اوروبا في الشرق الاوسط، وموقفها من حماس وامكانات تقارب اسرائيل والاتحاد الاوروبي. رد السفير على كل سؤال بجواب دبلوماسي مفصل، وأصغى الحاضرون باهتمام كبير.

علاقة المهاجرين باوروبا غالية وتتميز بتناقض أساسي. فمن جهة يرون انفسهم جزءا لا ينفصل من الثقافة الاوروبية ويُجلون كل ما يتصل بتراث اوروبا. ومن جهة ثانية تلاحظ عندهم خيبة أمل عميقة مما يرونه موقفا غير متزن وغير عادل لاوروبا من اسرائيل والنزاع في الشرق الاوسط وكذلك من معاداة السامية التي تطفى هناك، وللمهاجرين حساسية خاصة بها بسبب تجربتهم في الماضي.

وكما يقول ابراهام توربوسمان، من رؤساء «تئنا»، وهي جمعية تعمل في نشر قيم الحرية وتأثير السكان المسلمين المتكاثرين في الاجراءات السياسية، والارهاب الدولي وأشباه ذلك. يؤيد المشروع صندوق «فريدريخ أبارت» من المانيا. بحسب اقوال مونبليت، وُجهت اليه أكثر من مرة مزاعم التعاون مع جهات اوروبية، وبالرغم من أن أكثر الصحافيين يُلبون الدعوة ويغطون اللقاءات اعلاميا، يوجد ايضا محررون يرفضون المشاركة في المباحثات بزعم أنهم غير مستعدين للتعاون مع جهات معادية للدولة.

يحرص السفير سبريان ـ اوزل ايضا على تقريب القلوب بين جماعة المهاجرين والاتحاد الاوروبي. منذ أن تولى منصبه في كانون الثاني (يناير) 2005 وهو ينقل ارشادات دائمة للصحافيين في الصحف الروسية ويجري على نحو دائم لقاءات مثل ذلك الأخير في حانوت الكتب. قبل بضعة أشهر افتتح ايضا موقع على الانترنت لمفوضية الاتحاد في اسرائيل باللغة الروسية. «يوجد الكثير من المشترك بين هذه الجماعة ومواطني الاتحاد الاوروبي ـ الخلفية الثقافية، والتصور العام، والقيم والتراث»، قال سبريان ـ اوزل في توجيه للصحافيين من ناطقي الروسية قبل بضعة اسابيع. «لهذا تستوعب رسائل الاتحاد استيعابا حسنا، وهو شيء يُمكّن من دفع مصالح مواطني اوروبا وتوقعاتهم قُدما». يقّدر كثير في الصحف الروسية السفير الا